حَديثُ تفرُّق الأمَّةِ

للشيخ عبد الكريم مراد

أستاذ مشارك بكلية الشريعة

قال الإمام الحافظ سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني: حدثنا وهب بن بقية عن خالد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى اللّه عليه وسلم: "افترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ".

إسناد الحديث: وهب بن بقية شيخ أبي داود هو وهب بن بقية بن عثمان أبو محمد الواسطي ويقال له: وهبان، ثقة من العاشرة روى عنه: مسلم وأبو داود والنسائي وخلق، ومات سنة تسع وثلاثين ومائتين (239 هـ).

وخالد: هو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الطحان أبو الهيثم ويقال أيضاً أبو محمد المازني مولاهم، ثقة ثبت من الثامنة روى له الجماعة، ومات سنة اثنتين وثمانين ومائة (182 هـ).

ومحمد بن عمرو: هو محمد بن عمرو بن علقمة الليثى المدني، صدوق له أوهام من السادسة روى له الأربعة والبخاري مقرونا بغيره ومسلم في المتابعات ومات سنة خمس وأربعين ومائة (145 هـ).

وأبو سلمة: هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري قيل اسمه: عبد الله وقيل إسماعيل، ثقة مكثر من الثالثة روى له الجماعة ومات سنة أربع وتسعين (94 هـ).

وأبو هريرة: هو الصحابي الجليل عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة الدوسي اليماني رضي الله عنه حافظ الصحابة. اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً وكان اسمه في الجاهلية: عبد شمس ومات سنة سبع وخمسين (57 هـ).

قال ا بن إسحاق في مغازيه: حدثني بعض أصحاب أبي هريرة أنه قال:" كان اسمي في الجاهلية: عبد شمس بن صخر فسميت في الإسلام: عبد الرحمن ". رواه الحاكم في مستدركه.

تخريج الحديث: أخرج حديث أبي هريرة هذا: الترمذي في باب افتراق الأمة. وابن ماجة مختصراً في باب افتراق الأمم. وابن حبان في صحيحه. والحاكم في مستدركه. وأحمد بن حنبل في مسنده. والآجري في الشريعة. وأبو يعلى في مسنده. من طرق كلها عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

قلت: والترمذي والحاكم رحمهما الله معروف تساهلهما في التصحيح ومحمد بن عمرو ابن علقمة من المشهورين بالصدق ولكن لم يكن من أهل الضبط والإتقان فحديثه حسن وسبق أن البخاري روى له

مقروناً بغيره ومسلم في المتابعات.

وحديث افتراق الأمة روى عن جماعة من الصحابة منهم: معاوية بن أبي سفيان وعوف بن مالك وأنس بن مالك وعبد الله بن عمرو.

أما حديث معاوية رضي الله عنه فأخرجه أبو داود والحاكم وأحمد بن حنبل بسند جيد ولفظه عند أبي داود: "ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على اثنتين وسبعين ملة وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة ".

وفي رواية له: "وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله ".

وأما حديث عوف بن مالك رضي الله عنه فأخرجه ابن ماجة في باب افتراق الأمم بسند جيد ولفظه: "افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فواحدة في الجنة وسبعون في النار وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة فإحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النار. قيل يا رسول الله من هم؟ قال: الجماعة ".

وأما حديث أنس بن مالك رضي الله عنه فأخرجه ابن ماجة بلفظ: "إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة".

وفي إسناده: أبو عمرو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وهو ضعيف.

وأما حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه فأخرجه الترمذي والحاكم ولفظه عند الحاكم: "ليأتينّ على أمتي ما أتى على بني إسرائيل مثلاً بمثلٍ حذو النعل بالنعل حتى لو كان فيهم من نكح أمه علانية كان في أمتي مثله . وإن بني إسرائيل افترقوا على إحدى وسبعين ملة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلها في النار إلا واحدة فقيل ما الواحدة؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي" .

وفي رواية الترمذي: "وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة".

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي وهو ضعيف فتحسين الترمذي للحديث لاعتضاده بما روى في الباب من أحاديث.

وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن: حديث أنس رواه أبو إسحاق الفزاري عن الأوزاعي عن يزيد الرقاشي ورواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد الله ابن غزوان عن عمرو بن سعد عن يزيد الرقاشي .

قلت: يزيد بن أبان الرقاشي ضعيف وعبد الله بن غزوان وشيخه عمرو بن سعد مجهولان. كذا في

الميزان .

وقال السخاوي في المقاصد الحسنة بعد ما نقل قول الحاكم في مقدمة مستدركه: إنه حديث كبير الأصول وقد روى عن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو وعوف بن مالك.

قال: وروى عن أنس بن مالك وجابر وأبي أمامة وعلي وعمرو بن عوف وعويمر أبي الدرداء ومعاوية بن أبي سفيان وواثلة بن الأسقع كما بينتها في كتابي الفرق.

شرح الحديث: افترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة الخ 0 هذا شك من الراوي وقد ورد ذلك في حديث معاوية وحديث عبد الله بن عمرو من غير شك وقد تقدما.

وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، هذا من دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم لأنه أخبر عن غيب وقع كما قال.

والمعنى أن الأمة تفترق فرقا تتدين كل فرقة منها بخلاف ما تتدين به الأخرى. والمراد من (أمتي) أمة الإجابة.

وليس المراد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه وإنما المقصود بالذم من خالف أهل الحق في التوحيد والقضاء والقدر وشروط النبوة والرسالة وموالاة الصحابة وما جرى مجرى ذلك لأن المختلفين في هذه الأمور يكفر بعضهم بعضاً بخلاف الفروع الفقهية فإنهم مختلفون فيها من تكفير ولا تفسيق للمخالف فيها.

فيرجع تأويل الحديث في افتراق الأمة إلى هذا النوع من الاختلاف[1].

قلت وإلى ذلك يومئ قوله صلى الله عليه وسلم في حديث معاوية: "وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلب[2] بصاحبه لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله ".

وفيه إشارة أيضًا إلى أن الأهواء والبدع إذا تمكنت من النفس واستحكمت بها فصاحبها على خطر عظيم قد لا يوفق للتوبة منها كما أن داء الكلب إذا تمكن من صاحبه واستحكمت به فهو على خطر من الهلاك قد لا يشفى منه.

قال الخطابي في معالم السنن: "في الحديث دليل على أن هذه الفرق كلها غير خارجة من الدين إذ جعلهم النبي صلى الله عليه وسلم من أمته. وفيه دليل على أن المتأول لا يخرج عن الملة وإن أخطأ في تأويله ". أهـ0

قلت: وفي الجهمية قولان للعلماء هل هم من أهل القبلة أم لا؟ وممن قال إن الجهمية ليسوا من فرق

1الفرق بين الفرق للبغدادي ص9.

2الكلب: بفتح الكاف0 داء يصيب الكلب بجنون وعلامته أن تحمر عيناه0 وإذا عقر هذا الكلب إنساناً عرض له من دلك أعراض ردية..

الأمة: عبد الله بن مبارك ويوسف بن أسباط[3]

وجاء في حديث غير أبي هريرة في فرق الأمة، زيادة: كلها في النار إلا واحدة كحديث أنس بن مالك ومعاوية وعوف بن مالك وعبد الله بن عمرو وغيرهم.

والحديث بمجموع طرقه يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره ولذا قال الحاكم بعد ما ساق حديث معاوية في 128/1: هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث ووافقه الذهبي.

وأما ما قاله الشوكاني في فتح القدير 56/2: أما زيادة: كلها في النار إلا واحدة، فقد ضعفها جماعة من المحدثين بل قال ابن حزم: إنها موضوعة.

وكذلك ما نقله زاهد الكوثري عن ابن الوزير أنه قال في كتابه: العواصم والقواصم: إياك أن تغتر. بزيادة: كلها في النار إلا واحدة، فإنها فاسدة ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة

وقد قال ابن حزم:" إن هذا الحديث لا يصح ".

فقد تولى الإجابة عن ذلك محدث الشام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله في السلسلة الصحيحة بما ملخصه:

-ولا أدرى من الذين أشار إليهم الشوكاني بقوله: فقد ضعفها جماعة،؟ فإني لا أعلم أحداً من المحدثين ضعف هذه الزيادة بل إن الجماعة قد صححوها وقد سبق ذكر أسمائهم. وأما ابن حزم فقد راجعت كتابه الفصل في الملل والنحل وقلبت مظانه فلم أعثر عليه ثم إن النقل عنه مختلف فابن الوزير قال عنه: إن الحديث لا يصح والشوكاني قال عنه: إنها موضوعة، وشتان ما بين النقلين.

فإن صح عنه ذلك فابن حزم رحمه الله معروف عند أهل العلم بتشدده في النقد فلا ينبغي أن يحتج بقوله عند تفرده فكيف إذا خالف جماعة المحدثين؟

وأما ابن الوزير فقد صحح حديث معاوية في كتابه القيم : **الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم** ص 262.

وقد روى حديث افتراق الأمة مقلوب السند والمتن بلفظ: "تفترق أمتي على سبعين أو إحدى وسبعين فرقة كلهم في الجنة إلا واحدة. قالوا يا رسول الله من هم؟ قال: الزنادقة وهي القدرية" . أخرجه العقيلي وابن عدي.

قال أهل العلم: هذا الحديث وضعه الأبرد بن أشرس وسرقه يسين الزيات فقلب إسناده وخلط والمعروف بلفظ: كلها في النار إلا واحدة.

---

3 شرح العقيدة الطحاوية.

قال في الميزان: قال ابن خزيمة: أبرد بن أشرس كذاب وضاع ويسين بن معاذ الزيات قال ابن حبان: يروي الموضوعات وقال البخاري: منكر الحديث0

وقد أشكل حديث افتراق الأمة على بعض الناس من جهة معناه.

والإشكال في قوله: كلها في النار إلا واحدة، ومن المعلوم أن أمته صلى الله عليه وسلم خير الأمم والمرجو أن يكونوا نصف أهل الجنة مع أنهم في سائر الأمم كالشعرة البيضاء في الثور الأسود كما جاء ذلك في الأحاديث فكيف يتمشى هذا؟

وقد أجاب عن ذلك الشيخ صالح بن مهدي المقبلي في كتابه: **العلم الشامخ في الرد على الآباء والمشائخ** ص 414.

بما ملخصه: إن الناس عامة وخاصة فالعامة آخرهم كأولهم مثل النساء والعبيد والفلاحين والسوقة ونحوهم ممن ليسوا من أمر الخاصة في شيء فلا شك في براءة هؤلاء من الابتداع.

وأما الخاصة فمنهم مبتدع أحدث البدعة واتخذها ديناً وبلغ في تقويتها كل مبلغ وجعلها أصلاً يرد إليه نصوص الكتاب والسنة. ثم تبعه قوم من نمطه في الفقه والتعصب وربما جددوا بدعته وفرعوا عليها ولكنه إمامهم المقدم. وهؤلاء هم المبتدعة حقاً.

ومن الناس من تبع هؤلاء وناصرهم وقوى سوادهم بالتدريس والتصنيف ولكنه في نفسه راجع إلى الحق وقد دس تلك الأبحاث نقوضها في مواضع على وجه خفي. ولعل هذا تخيل مصلحة دنيئة أو عظم عليه انحطاط نفسه وإيذاؤهم له في عرضه وربما بلغت الأذية نفسه. فهذا عرف الحق من الباطل وتخبط في تصرفاته وحسابه على الله إما أن يحشره مع من أحب بظاهره أو يقبل عذره.

وما تكاد تجد أحداً من هؤلاء النظار وأهل الكلام إلا وقد فعل ذلك.

ومن الناس من ليس من أهل التحقيق ولا هيئ للهجوم على الحقائق وقد تدرب في كلام الناس وعرف أوائل الأبحاث وحفظ كثيراً من غثاء ما حصلوه ولكن أرواح الأبحاث بينه وبينها حجاب.

وهؤلاء الأكثرون عدداً والأرذلون قدراً فإنهم لم يحظوا بخصيصة الخاصة ولا أدركوا سلامة العامة.

فالقسم الأول مبتدع قطعاً والثاني ظاهر الإبتداع والثالث له حكم الإبتداع.

وإذا حققت ما ذكرنا لك لم يلزمك السؤال المحذور وهو هلاك معظم الأمة لأن الأكثر عددا قديماً وحديثاً هم العامة. وكذلك الخاصة في الأعصار المتقدمة.

ولعل القسمين الأوسطين وكذلك من خفت بدعته من القسم الأول تنقذهم رحمة ربك من الانتظام في سلك الابتداع بحسب المجازاة الأخروية. ورحمة ربك أوسع بكل مسلم0 اهـ.

أصول فرق أهل الأهواء:

أصول فرق أهل الأهواء والبدع ثمانية:

الأول المعتزلة: ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية وهم عشرون فرقة.

والثاني الشيعة الشنيعة: وهم اثنتان وعشرون فرقة ترجع في الأصل إلى ثلاث فرق: الغالية والإمامية وهم الرافضة والزيدية.

والثالث الخوارج: ويسمون الحرورية والنواصب والشراة بضم الشين وهم عشرون فرقة0

والرابع المرجئة: والإرجاء له معنيان:

أ- التأخير، تقول: أرجأت الأمر إذا أخرته.

ب- إعطاء الرجاء، تقول: أرجيت فلاناً إذا أعطيته الرجاء.

والهمزة على الأول أصلية وعلى الثاني منقلبة عن حرف العلة.

وتسمية الجماعة مرجئة على المعنى الأول صحيح لأنهم يؤخرون العمل عن النية وعقد القلب لقولهم: إن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله وبما جاءت به من عند الله فقط والعمل ليس بإيمان. وتسميتهم مرجئة على المعنى الثاني واضح لقولهم: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. فقد أعطوا المؤمن العاصي الرجاء في ثواب الله. والمرجئة خمس فرق.

والخامس النجارية: ويسمون الحسينية أتباع أبي عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار، وافقوا أهل السنة في خلق أفعال العباد ووافقوا المعتزلة في نفي الصفات. وهم ثلاث فرق.

والسادس الجبرية: وهم الجهمية في الصفات أتباع جهم بن صفوان السمرقندي. والجبرية لا تثبت للعبد قدرة ولا فعلاً وتقول: نسبة الأفعال إلى العبد مجاز والفاعل حقيقة هو الله تعالى. وهم فرقة واحدة.

والسابع المشبهة: وهم غلاة المثبتة الذين شبهوا الخالق بالمخلوق حكى عن بعضهم أنه قال: أعفوني عن الفرج واللحية واسألوا عما وراء ذلك. تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. والمشبهة فرقة واحدة.

فهذه اثنتان وسبعون فرقة كلهم في النار والفرقة الناجية هم أهل السنة الملتزمون اتباع سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم في القليل والكثير.

واعلم أن افتراق الأمة واختلافها في أصول العقيدة قد حدثت بعد انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى فقد حدث في آخر أيام الصحابة خلاف القدرية من معبد الجهني وأتباعه ثم شيئاً بعد شيء إلى أن تكاثرت الفرقة الضالة.

وقد رسم النبي صلى الله عليه وسلم الطريق التي يسير عليها المؤمن ووضع صلى الله عليه وسلم الميزان الصحيح الذي تعرض عليه المعتقدات ليبين صحيحها من مفاسدها فما خالف منها ما كان عليه

النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم فهو مردود على صاحبه غير مقبول منه.

وذلك يقتضي من كل مؤمن أن لا يأبه لما تزعمه كل فرقة وتدعيها لنفسها من أنها الناجية ومن عداها هالك.

فما من فرقة حتى الذين ألهوا البشر إلا وتتبجح بأنها على الحق.

فاعرض يا أخي المؤمن كل ما تسمع على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فما وافقهما فهو الحق الذي يجب أن تعض عليه بالنواجذ ولا تفارقه إلى أن تلقي ربك سبحانه. اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه. وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه إنك ولي ذلك والقدير عليه.

وصلى الله وسلم على عبدك ورسولك محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

العلم والمال

كان على بن أبي طالب رضي الله عنه يقول:

"العلم خير من المال، لأن المال تحرسه والعلم يحرسك، والمال تفنيه النفقة والعلم يزكو على الإنفاق، والعلم حاكم والمال محكوم عليه... مات خزَان المال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقى الدهر، أعيانهم مفقودة وآثارهم في القلوب موجودة..."